دور العمل النّقابي المغاربي خلال الحقبة الاستعماريّة

(تونس – المغرب – الجزائر 1920م–1962 م)

The role of the Western union action during the period of colonization
(Tunisie –Morocco-Algeria in 1920-1962)

أ.كوثر هاشم

hachemkaouthar26@gmail.com

جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي

الملخّص :

تقوم هذه الدّراسة على تسليط الضّوء على الحركة العمّاليّة والنّقابيّة المغاربيّة في كلّ من تونس والمغرب والجزائر خلال الفترة الاستعماريّة (1920 – 1962)، ودورها في العمل الوطني، ففي تونس كانت البداية مع تأسيس جامعة عموم العملة التّونسيّة 1 و2 لتتعدّد التّشكيلة النقابية أثناء الحرب العالميّة الثّانيّة(1939 – 1945) وليتبلور أكثر حتى وصل مرحلة الذّروة مع تكوين الإتّحاد العام التّونسي للشّغل، وفي المغرب الأقصى كذلك ساهمت الطّبقة العاملة في النّشاط الوطني في شكل تجمّعات مهنيّة باديء الأمر، لتتطوّر شيئا فشيئا ويتوّج العمل النّقابي باتّحاد النقابات الكونفدرالية، والذي تحوّل منذ 1946 إلى الإتّحاد العام للنّقابات المتّحدة، والذي أصبح نقابة مستقلّة منذ 1950 ،أمّا في الجزائر فإنّ الحركة النقابية قد تميّزت بالنشاط تارة والفتور تارة أخرى ،وبعد اندلاع الثّورة تكتّل العمّال الجزائريّون في إطار الإتّحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956 ليشارك في الثورة .

الكلمات المفتاحيّة : العمل النقابي – الاستعمار – الحركة العمالية – الجزائر – تونس – المغرب .

Abstract

This study, highlights the Maghreb Labor and Trade Union movement in Tunis, Morocco and Algeria during the colonial period (1920-1962).Its role in national activities started with the establishment of first and second General Currency Universities of Tunis.Creation of these Trade Unions increased during the World War II (1939-1945) and their rise reached the peak with the establishment of Tunisian General Union of Labor led.In Morocco as well, the workers class contributed to the national activities in the form of professional gatherings at the beginning, then gradually developed and culminated in the Confederation of Trade Union.This Confederation has been transformed into the General Union of Trade Unions since 1946 which later became an independent trade union since 1950 bearing the name of the Maghreb Union of Labor. But in Algeria, the Trade Union movement was characterized as sometimes active and sometimes inactive and cold. After the revolution, Algerian workers joined the Algerian General Federation of Workers in 1956 to participate in the national struggle against colonial domination.

key words: Labor unionism - colonialism - labor movement - Algeria - Tunisia - Morocco.

مقدّمة

تعتبر الحركة النّقابيّة ظاهرة حديثة المنشأ تعود بوادرها إلى أواخر القرن 18م ،نتيجة للثّورة الصّناعيّة وظهور دور الآلة وبروز الصّراع الطّبقي بين الطّبقة البرجوازيّة والطّبقة العاملة الذي شمل عدّة جوانب سياسيّة واقتصادية وإيديولوجيّة ،وهو ما أدّى تبعا إلى تشكّل التّنظيم النّقابي كأسلوب قياديّ لمواجهة الاستغلال[1].

والنّقابة في كنهها هي مجموعة تتشكّل لأغراض المساومة الجماعيّة بشأن شروط العمل ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعيّة عن طريق الضّغط على الحكومات والهيئات التّشريعيّة، واللّجوء إلى العمل السّياسي إذا اقتضى الأمر ذلك[2]، أمّا في علم الاجتماع السّياسي فهي تنظيم مهني مطلبي ،يستعمل شتّى الوسائل لتحقيق أهدافه وتأمين مصالحه الاقتصادية والاجتماعية كالتّفاوض ووسائل الضّغط، وتصنّف النّقابات

العمّاليّة حسب مواقفها الإيديولوجيّة والسياسيّة وأسلوب عملها،وعلاقتها بالنّظام القائم إلى عدّة تصنيفات أهمّها؛ النّقابات المطلبيّة والإصلاحيّة والثّوريّة[3] .

كانت أوربا مهد الحركة النّقابيّة العالميّة ،حيث كانت بريطانيا أسبق الدّول إلى الاعتراف بالأهليّة الكاملة للنّقابات العمّاليّة سنة 1871، التي أعلنت معارضتها للرّأسماليّة، وهو ما يفسّر تقاربها وارتباطها التّاريخي بالحركات الاشتراكية[4]، ثمّ سرعان ما انتشرت الحركة إلى مختلف أنحاء العالم خاصّة منها تلك التي كانت أسيرة السّيطرة الاستعماريّة كالبلدان المغاربيّة (الجزائر – تونس – المغرب) التي تبنّت العمل النّقابي منذ بدايات القرن العشرين ،كأداة للدّفاع عن حقوق العمّال الكادحين باديء الأمر،ثمّ تطوّرت النّقابات المغاربيّة حتّى أصبحت تمثّل رافدا من روافد الحركات الوطنيّة، ولعبت دورا بارزا في مقاومة السّياسة الاستعمارية، وحملت على عاتقها المطالبة بحقوق العمّال المضطهدين وحريّاتهم، وتنامى حتّى تعدّى الجانب الاجتماعي إلى النّضال السّياسي دفاعا عن القضيّة الوطنيّة من أجل التحرّر والانعتاق .

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدّراسة التاريخيّة المختصرة ،والتي سنركّز من خلالها على مساهمة العمل النّقابي المغاربي في الكفاح الوطني ضدّ الهيمنة الاستعماريّة منذ 1920 وهي السّنة التي يمكن اعتبارها بداية إرهاصات تشكّل النّقابات العمّاليّة إلى غاية سنة 1962 تاريخ انتهاء الفترة الاستعماريّة باستقلال الجزائر،بعد تونس والمغرب في سنة 1956 .

أوّلا : العمل النّقابي في تونس :

بدأت علاقة التّونسيّين بالحركة النّقابيّة[5]منذ انخراطهم في الاتّحاديّة النّقابيّة الفرنسيّة بتونس سنة 1919 إحدى فروع الحزب الشّيوعي الفرنسي ،لكن سرعان ما انفصلوا عنها ليؤسّسوا " جامعة عموم العملة التّونسيّة " .

1–جامعة عموم العملة التّونسيّة الأولى 1924 :

تعتبر أوّل محاولة نقابيّة منظّمة للتّونسيّين ويرجع ظهورها لعدّة عوامل أبرزها :

*الظّروف الاقتصادية والاجتماعية الصّعبة التي مرّت بها تونس بسبب الحرب العالميّة الأولى(1914– 1918)، إذ شهدت أسوأ موسم للمحاصيّل الزّراعية منذ 50 سنة ما بين 1920 – 1924 ،وتأثير ذلك على ارتفاع الأسعار وعجز العامل على تلبية أدنى حاجياته ،ممّا أدّى إلى موجة من الإضرابات كان أهمّها إضراب عمّال الرّصيف التّونسيّين يوم 13 أوت 1924[6].

*شعور العمّال التّونسيّين المنخرطين في النّقابة الفرنسيّة بالتّمييز العنصري والظّلم ،خاصّة أنّها سخّرت طاقاتها للدّفاع عن مصالح العمّال الأوربيّين متجاهلة مشاغل العملة التّونسيّة .

*عودة الدّكتور محمّد علي الحامي[7] من ألمانيا في مارس 1924 بعد أن أنهى دراسته في الاقتصاد السّياسي من جامعة برلين، والذي سيمثّل الدّعامة الأولى والأساسيّة للحركة النّقابيّة النّاشئة في تونس ،حيث شرع كخطوة أولى في تأسيس نوع من التّعاونيّات الاستهلاكية باسم "جمعيّة التّعاون الاقتصادي التّونسي"، والتي هدف من خلالها تكوين مشاريع وطنيّة تحمي الاقتصاد الوطني من خطر التجّار اليهود والأجانب الذين كانوا يسيطرون على الاقتصاد في تونس غير أنّ هذا المشروع بقي حبرا على ورق ،ولم ير النّور بسبب انشغال الحامي في حركة الاحتجاجات والاعتصام التي بدأها العمّال التّونسيّون في ميناء تونس في أوت 1924 ومن هنا جاءت فكرة تأسيس نقابات عمّاليّة تسهر على مصالح العمّال فظهرت بذلك أوّل نقابة "عمّال ميناء تونس" ثمّ تبعتها نقابات أخرى انتشرت في معظم أنحاء القطر التّونسي[8]، ليتكتّل العمال التّونسيّون منذ 12 أكتوبر 1924 في اتّحاد عمّالي وطني قاده محمّد علي الحامي أطلقوا عليه اسم " الجامعة العامّة للشّغل"[9].

بدأ نشاط الجامعة بتقّديم جملة من المطالب تجاهلتها الإدارة الاستعمارية كعادتها وهو الأمر الذي دفع العمّال إلى رفع راية العصيان وشنّ إضراب عام، كان مركزه مدينة بنزرت، والذي تحوّل إلى مواجهة عنيفة بين التّونسيّين والعمّال الفرنسيّين لتمتدّ الأحداث إلى جبل الخروبة، وحمام الأنف وتونس العاصمة[10].

وعلى الرّغم ممّا لحق العمّال التّونسيّين من أضرار على إثر هذه الحوادث إلّا أنّهم تمكّنوا لأوّل مرّة في 25 جانفي 1925 من منع العمّال الفرنسيين من استئناف العمل بمعامل شركة المياه بحمّام الأنف، وتأثّروا بذلك حتّى كتبت إحدى الجرائد الفرنسيّة Tunisie Français(تونيزي فرنساز)" يحقّ لنا أن نتكهّن بأنّ العملة الأوربيّين من فرنسيّين وإيطاليّين سوف لا يباشرون عملهم إلّا برضى محميّينا الذين أصبحوا سادة اليوم"، فقامت سلط الحماية برد فعل عنيف اتّهمت من خلاله الشّيوعيّين والنّقابيّين بالتّعاون مع الحزب الحر الدّستوري التوّنسي وأحالتهم على المحاكم، وحكم عليهم بالسّجن، وعلى رأسهم محمّد علي الحامي[11].

ورغم دور الجامعة في استقطاب الطّبقة العاملة إلّا أنّ نشاطها كان محدودا، إذ لم تنجح في تكوين نقابات ذات أهميّة لعمّال الفلاحة والمناجم، وإنّما كان أغلب منخرطيها من قطاع النّقل، فضلا عن محدوديّتها الجغرافيّة التي انحصرت في كلّ من تونس وبنزرت[12]، دون إغفال تأثير الطّبقة العاملة الأوربيّة التي استغلّت أحداث سنة 1925 لصالحها لتؤلّب عليها الإدارة الفرنسيّة، وتوجّه لها ضربة قضت عليها في المهد، غير أنّ ذلك لم يثن من عزيمة العمّال التّونسيّين، حيث نظّموا عدّة إضرابات سنة 1925 و1927 أشهرها الإضراب الذي دام 26 يوما قام به عمّال الرّصيف الذين ناضلوا في صفوف الجامعة، ليلتحق البعض منهم بعدها بالإتّحاد النّقابي للكونفدراليّة العامّة للشّغل، والذي ساهم في تدعيم النّشاط النّقابي التّونسي خلال ثلاثينات القرن 20 م[13].

2–جامعة عموم العملة التّونسيّة الثّانية (1937 – 1938) :

أسّسها بلقاسم القناوي الذي استغلّ إصدار باي تونس مرسوم 16 نوفمبر القاضي بحريّة العمل النّقابي في تونس من جهة ووصول الجبهة الشّعبيّة للحكم في فرنسا ،فعقدت مؤتمرها التّأسيسي يوم 27 أفريل 1937 وبذلك نشطت الحركة النّقابيّة، وأعيد توحيد الكونفدراليّة العامّة للشّغل مع الكونفدراليّة العامّة للعمل الاتحادية وتزايدت وتيرة الإضرابات المنادية بحقوق العملة التّونسيّين[14].

ومقارنة مع الجامعة الأولى فإنّ جامعة بلقاسم القناوي كانت أشمل من حيث القطاعات والانتشار الجغرافي، إذ ضمّت زيادة عن عمّال المناجم، عمّالا من قطاع الفلاحة والتّجارة، وعمّال الرّصيف، وغيرهم، أمّا جغرافيّا فقد وجدت في العاصمة، وبنزرت، وماطر، وقنطرة الفحص، والوطن القبلّي(وهي مناطق زراعيّة) ومناجم قفصة[15]، مع انتشارها المحدود في منطقة السّاحل لأنّ عددا كبيرا من عمّالها خاصّة من مناضلي محمّد علي الحامي في صفاقس قد انظمّوا للكونفدراليّة العامّة للشغل ممّا جعلها في حالة توتّر دائم معها، وهو الأمر الذي ساهم في ضعف الحركة، إضافة إلى تعكّر علاقتها مع الحزب الحرّ الدّستوري الجديد[16] الذي قاده الحبيب بورقيبة فأصبحت غير قادرة على الصّمود، ووجدت نفسها وحدها في مواجهة التيّار الاستعماري الذي قضى عليها في 09 أفريل 1938[17].

3–الحركة النّقابيّة التّونسيّة أثناء الحرب العالميّة الثّانية (1939 –1945)

استعدادا للحرب العالميّة الثّانية قامت فرنسا بتجميد نشاط الحركة الوطنية في تونس على غرار بقيّة مستعمراتها غير أنّ ذلك لم يحد من العمل النّقابي، بل بقي ينشط في الخفاء ،في حين كانت التّشكيلة النّقابيّة في تونس مكوّنة من :

– **الكونفدراليّة الفرنسيّة للعمّال المسيحيّين**: والتي عادت إلى العمل في تونس منذ 11 سبتمبر 1943، وقد تشكّلت قاعدتها النّضاليّة من عمّال البريد والمواصلات، والخزينة العامّة، والتّربية والتّعليم، وعمّال السكّة الحديديّة وفي سنة 1947 استقلّت عن المركزيّة الفرنسيّة، وتحوّلت إلى الإتّحاد التّونسي للنّقابات المسيحيّة[18].

– **إتّحاد نقابات تونس (الإتّحاد الإقليمي للكونفدراليّة العامّة للشّغل)** :حيث عقد مسؤولي اتّحاد النّقابات بين 18 و19 مارس 1944 مؤتمرهم القانوني، حضره 200 مندوبا ممثّلين عن 120 نقابة، طالبوا فيه بتكوين لجان مختلطة للإنتاج ولجنة متساوية الأعضاء، وقانون واحد لكلّ الموظّفين، والمساواة في الأجور، ورفعت فيه شعارات المساهمة في المجهود الحربي ومعركة الإنتاج.

– **النّقابة التّونسيّة لموظّفي وعمّال شركة صفاقس – قفصة** : تأسّست هذه النّقابة في 16 جانفي 1944 بسبب السّياسة العنصريّة التي كانت تنتهجها إدارة الشّركة بتمييزها بين المستخدمين الفرنسيّين والتّونسيّين ،وانتخب مسعود علي سعد كاتبا عامّا لها ، ووصل عدد منخرطيها 600 عضو سنة 1944 .

– **إتّحاد النّقابات المستقلّة للجنوب** : شرع في تأسيسها فرحات حشّاد منذ شهر أكتوبر 1944، وأعلن عن تكوين مكتبه المؤقّت في 06 نوفمبر، وكان فرحات حشّاد كاتبه العام ومسعود علي سعد مساعدا له، واصطبغت مطالبها بالطّابع المهني البحت، لكن سرعان ما تسيّست الحركة خاصّة بعد ربط علاقتها مع الحزب الدستوري الجديد ممّا جعل مسعود علي سعد بالانفصال عنها في جويلية 1945[19].

لقد كان نشاط الحركة النّقابيّة التّونسيّة(1924 – 1946) مطلبيّا مهنيّا بالدّرجة الأولى، ونسبيّا بسبب السّياسة الاستعمارية من جهة، ومعارضة الشّيوعيّين الفرنسيّين، وظهور الانقسامات في صفوفها نتيجة الاختلاف الإيديولوجيّ من جهة أخرى، إلّا أنّها

مهّدت الأرضية لبروز نشاط نقابيّ فعّال منذ 1946 قاده الإتّحاد العام التّونسي للشّغل برئاسة فرحات حشّاد .

4–الإتّحاد العام التّونسي للشّغل :

بعد محاولة فرحات حشّاد تكوين اتّحاد النّقابات المستقلّة في الشّمال كانت الخطوة الموالية جمعها مع نظيراتها في الجنوب في منظّمة واحدة حملت اسم " الإتّحاد العام التّونسي للشّغل "(I.U.G.T.T)، وهو ما كان سنة 1946 بعد عقد مؤتمرها في قاعة الخلدونيّة بالعاصمة تونس، حضره جميع قادة النّقابات[20]، الذين انتخبوا فرحات حشّاد ليكون أمينا عاما له، وبذلك أصبح الإتّحاد القوّة الحقيقيّة الوحيدة لعالم العملة التّونسي من جهة والمساند للحزب الدستوري الجديد دون الاندماج فيه[21]من جهة أخرى، ومكسبا هامّا، وقفزة نوعيّة في النّضال الاجتماعي للعمّال التّونسيّين، لأنّ توحيد صفوف العمّال والموظّفين في إطار تنظيم نقابي تونسي موحّد لم يحصل من قبل .

قام الإتّحاد العام التّونسي للشّغل خلال الفترة الاستعمارية بدور رائد امتزج فيه النّشاط الاجتماعي بالسّياسي، وقد تجلّى الأوّل في تنظيم الإضرابات والمواجهات الدّامية مع سلط الحماية الفرنسيّة، وموقف قادته من مختلف القضايا الوطنيّة التّونسيّة[22]، وتبنّيه لشعار" شعارنا اجتهاد وقوّتنا اتّحاد"،وكذا من خلال برنامجه وأهدافه[23].

بينما سياسيّا آمن فرحات حشّاد بأنّ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنّظام السّياسي، وبذلك فإنّ هدف الحركة النّقابيّة كان هدفا وطنيّا شاملا يرمي إلى ممانعة القوّة الاستعمارية لتحرير البلاد ومن ثمّ يصبح النّضال من أجل التّغيير الاجتماعي تحصيل حاصل وأمرا مجديا و نافعا.

لذلك أيّد الإتّحاد الحزب الوطني "الدّستوري الجديد" في مطالبته بالاستقلال، وهو ما أثار حفيظة السّلطات الفرنسيّة، التي أصبحت تتخوّف من تنامي قوّته، ورأت ضرورة القضاء عليه، وظلّت تتربّص به الدّوائر حتّى اغتنمت فرصة تنظيم الإتّحاد إضرابا عاما

دفاعا عن الحقوق النّقابيّة، شمل كلّ التّراب التّونسي، تعطّلت على إثره مصالح الحكومة، وطرق المواصلات، فدبّرت له مؤامرة بمساعدة الجيش الفرنسي، الذي هاجم العمّال المضربين في محطّة قطار صفاقس، وأطلقت عليهم النّار، فمات منهم 30 وجرح 150، واعتقلت السّلطات الفرنسيّة مئاتا من العمّال، وقدّمت زعماء الحركة النّقابيّة إلى المحكمة الفرنسيّة التي أصدرت في حقّهم في 20 جانفي 1948 أحكاما قاسية[24]، ورغم ذلك لم تتمكّن من القضاء على الحركة العمّاليّة نهائيا التي اكتسحت السّاحة الوطنيّة بقوّة خاصّة مع بداية الخمسينات، حيث أربك فرحات حشّاد سلط الحماية فاعتبرته هذه الأخيرة عدوّها اللّدود، وهدفها المنشود حتّى تمكّنت منه لما اغتالته في 05 ديسمبر 1952، وهو ما يثبت مدى تأثير هذا الرّجل،ومنظّمته على التحوّلات التي عرفها التّونسيّون في عهده[25].

ومع تولّي أحمد بن صالح رئاسة الإتّحاد وحّد نشاطه مع الحبيب بورقيبة لاستلام مقاليد أمور البلاد فأعلن الإتّحاد موافقته على المعاهدة التّونسيّة الفرنسيّة في 03 جوان 1955، وفي المؤتمر السّادس له سنة 1956 تحدّد اتّجاهه نحو إعطاء طبيعة تحمل اتّجاها فكريّا جديدا للحركة العمّالية، من خلال مناداته ببرمجة الاقتصاد الوطني التّونسي مع ضبط حدّ أدنى لأجور العمّال وتوسيع الخدمات العامّة من صحّة وتعليم، وبعد استقلال تونس في 20 مارس 1956 تشكّلت الحكومة التي شارك فيها الإتّحاد بـ 05 وزراء مقابل 07 للحزب الدستوري الجديد فشكّلا بذلك قوائما مشتركة لانتخاب المجلس التأسيسي للدّولة[26].

ثانيا : العمل النّقابي المغربي :

ساهم العمّال المغربيّون على غرار إخوانهم التونسيّين مساهمة طليعيّة في النّشاط الوطني المغربي، إذ كان ميلاد الطّبقة العاملة المغربيّة في ظروف الوجود الاستعماري والحركة الوطنيّة، فقد حاول المستعمر مرارا وتكرارا حرمان العمّال من حقّ تنظيم نقابيّ وطني،

مكرّسا بذلك وجود النّقابة الفرنسيّة (C.G.T) كمحاولة منها لإبعاد العمّال عن واقعهم، بإلهائهم بنضالات ثانويّة لتحسين شروط العمل، والمعيشة لكن لفائدة النّظام الرّأسمالي الاستعماري[27].

1 – الإرهاصات الأوّليّة للعمل النقابي في المغرب :

تعود بداياته إلى ما بعد الحرب العالميّة الأولى (1914 – 1918) وتأثّر الوضع في فرنسا بذلك، إذ ارتفعت الأسعار وبدأت سسلسلة من تسريحات العمّال، كما كان للثّورة البلشفيّة (الاشتراكية) 1917 وقع كبير على اليد العاملة في أوربا، فعرفت النّقابات نسبا متزايدة من الانخراطات، والعديد من المظاهرات والإضرابات، وهو ما كان له انعكاسه على المستعمرة المحميّة المغرب، حيث تأسّست عدّة تجمّعات مهنيّة في ظرف ثلاثة أشهر سنة 1919 :الجمعيّة العامّة لموظّفي الحماية في 10 ماي1919 وتجمّع عمّال ومستخدمي الشّحن والإفراغ المغربي في 08 جوان 1919، وإتّحاد وداديّات شغّيلة الكتاب بالدّار البيضاء في 10 جويلية 1919، وتأسيس بعض التجمّعات بين 1920 – 1921 كجمعيّة المهندسين والمراقبين المساعدين في الأشغال العموميّة والوداديّة الجامعيّة للمغرب (معلّمين وأساتذة) وتجمّعات لمستخدمي البنوك[28]، لتتطوّر هذه الجمعيّات سنة 1922 في شكل وداديّات مهمّة وهي؛ الجمعيّة الوداديّة لبريد المغرب، وداديّة التّعليم الثّانوي بالمغرب، وداديّة التّعليم الإبتدائي بالمغرب، ووداديّة الإدارة العامّة للأشغال العموميّة.

ومع بداية سنة 1924 شهدت السّاحة المغربيّة والحركة العمّاليّة تحوّلا بارزا خاصّة مع وصول الجبهة الشّعبيّة[29] للحكم في فرنسا، التي اعترفت بالحقّ النّقابي للموظّفين، ممّا أدّى إلى نوع من الانفراج السّياسي والنّقابي فتزعّم الحزّب الاشتراكي العمل النّقابي في المغرب باعتباره الفرع الفرنسي للأمميّة العمّاليّة في مدينة الرّباط، تفرّعت عنه عدّة فروع أخرى بين 1924 و1926، تجمّعت فيما بعد مشكّلة بذلك الفيدراليّة الاشتراكية للمغرب، تلاها

تأسيس اتّحاد النّقابات(الإتّحاد الجهوي C.G.T) في جوان 1930، الذي طالب ب 08 ساعات عمل يوميّة والعطلة الأسبوعيّة، ومحاكم الشّغل ومندوبو العمّال الملحقون بمفتشيّة الشّغل[30].

ومع بروز الأزمة الاقتصادية العالميّة منذ 1929، لم يكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب بمعزل عن العالم، حيث تدهورت حالة العمّال ممّا دعى إلى تكوين اتّحادات نقابيّة، فتأسّست الفيدراليّة المغربيّة للتّعليم العمومي 1934 وتكتّل المصالح العموميّة 1934[31].

وما ميّز العمل النّقابي في المغرب تأثير المطالب النّقابيّة على الحركة الوطنيّة المتمثّلة في كتلة العمل الوطني، التي طابق برنامجها الإصلاحي نفس البرنامج المطلبي لاتّحاد النّقابات بالمغرب(الإتّحاد الجهوي C.G.T) المنبثق عن مؤتمرها الوطني الأوّل أكتوبر 1936، والذي تمّ التّركيز فيه على وجوب الاعتراف بالحريّات الفرديّة والعامّة، والتّعليم، والعدل، والفلاحة، والضّرائب، والصحّة[32]، وخاصّة ما تعلّق بالعمّال من حيث عدد ساعات العمل وحصرها في 08 ساعات يوميا، ورفع الأجور، وحقّ العامل في العطلة الأسبوعيّة، ورغم كلّ العراقيل التي واجهت الطّبقة العاملة إلّا أنها نجحت في جعل مدينة فاس وبعض المدن الأخرى تقفل كلّها يوم الجمعة[33]، متحدّين بذلك سلط الحماية، ومعبّرين عن روح التّضامن وضرورة التّنظيم الاجتماعي في إطار حقهم النّقابي .

إضافة إلى الدّور الذي لعبه الحزب الوطني[34] بزعامة علّال الفاسي في تجنيد العمّال من أجل تكوين حركة نقابيّة بالمعنى الصّحيح للكلمة، من خلال دعوتهم للمطالبة بحقّهم النّقابي على غرار الفرنسيّين في المغرب الذين أسّسوا عدّة فروع للإتّحاد النّقابي الفرنسي، غير أنّ هؤلاء حسب ما يذكر علّال الفاسي كانوا مؤيّدين من الإقامة العامّة التي كانت تقرّ بحقّ عمّال المغرب في تأسيس نقاباتهم الوطنيّة لكن دون الاعتراف الفعلي بذلك[35] .

ومع تعنّت الإدارة الكولونياليّة وتصلّبها تجاه المطالب العمّاليّة والوطنيّة بصفة عامّة، لم يجد العمّال حلّا إلّا الإضراب كردّ فعل على ذلك، فكانت سنة 1936 سنة الإضرابات التي نادوا فيها بتحقيق مطالبهم .

ورغم نجاح هاته الحركة الإضرابيّة إلّا أنّ السّلطات الاستعمارية اكتفت بالتّرخيص للمغربيين بحق تأسيس اتّحادات فقط، خاصّة بعد إصدار ظهير 24 ديسمبر 1936 الذي يمنعهم من تكوين نقابات مستقلّة خاصة بهم[36]، ومع بداية سنة 1937 تمّ التّأكيد على مغربة الحركة النّقابيّة وخصوصيّتها، وذلك من خلال تغيير اسم الاتّحاد الجهوي (الكونفدرالية العامة للشغل) إلى اتّحاد النّقابات الكونفدراليّة بالمغرب (U.S.C.M) تزامنا مع حركة عارمة من الإضرابات التي نادوا فيها بمطالبهم المعتادة[37].

2– مغربة الحركة النّقابيّة :

مع اندلا ع الحرب العالميّة الثّانية، وانعكاساتها على شعوب المستعمرات عامّة، عرفت الحركة النّقابيّة المغربيّة تحوّلات عدّة في مسارها، فأعيد تكوين المنظّمات النّقابيّة التّابعة للنقابة الفرنسية (C.G.T) في جوان 1943، والتي تحوّلت سنة 1946 إلى الاتّحاد العام للنّقابات المتّحدة بالمغرب(U.G.S.C.M)منضويا تحت لواء المركزيّة الفرنسيّة(C.G.T)[38].

وقد مثّلت سنوات 1945 – 1948 فترة الانتصارات المطلبيّة الكبرى، غذّتها 03 شعارات عبّأت حولها جميع الطّبقات العمّاليّة؛ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، والحق النّقابي للجميع ورفع الأجور، والمرتّبات فتمكّن مناضلو النّقابات من الحصول على مطلب رفع الأجور بنسبة 50%، واعترفت الإقامة العامّة بمبدأ الحقّ النّقابي للجميع[39] بعد موجة واسعة من الإضرابات التي شلّت الحياة الاقتصادية بالمغرب، ممّا أدّى بسلطات الاحتلال إلى شنّ حملة شرسة ضدّ الحركة النّقابيّة، خاصّة مع تعيين الجنرال

اليميني جوان(DJWAN) كمقيم عام الذي رأى ضرورة تفكيك الحركة، حتّى يسهل أمر القضاء عليها، مستغلّا نقاط ضعف الإتّحاد، فرغم أنّ الاتّحاد أهمّ منظّمةٍ جماهيريّة بعد الحرب العالميّة الثانية، إلّا أنّه بقي حركة مدينيّة بالأساس في مجتمع ذي أغلبيّة فلاحيّة، وعدم تجانس الطّبقة العاملة ،وتمايز مكوّناتها(أوربيّين – عمّال يهود – مسلمين) ممّا أدّى إلى غياب تضامن طبقي، استغلّته القوّة الاستعمارية لإضعاف وحدة العمّال الطّبقيّة، إضافة إلى التّعارض السّياسي داخل الطّبقة العاملة بين عمّال ذو توجّه وطني وعمّال ذو توجّه شيوعي، وهو ما حال دون توجّه الحركة إلى حركة شعبيّة واسعة.

ولعلّ التحوّل الأكبر للحركة كان إعلان الاتّحاد العام للنّقابات بالمغرب انفصاله عن (C.G.T) إثر عقد مؤتمره السّادس يومي 11و 12 نوفمبر 1950 ليصبح بذلك مركزيّة نقابيّة مستقلّة[40]، والذي سيحمل اسم" الاتّحاد المغربي للشّغل" بعد عقد مؤتمره التأسيسي في 20 مارس 1955، والذي أرسى ولاء الطّبقة العاملة لحزب الاستقلال بكلّ وعيها وسياساتها الفعليّة[41]من جهة، ورغبتها في مغربة نشاط ومطالب الحركة النقابيّة من جهة أخرى.

وقد تنامى دور الاتّحاد المغربي للشّغل، إذ مثّل نقطة التقاء من حيث المطالب بين الحركة النّقابيّة والمقاومة المسلّحة، حيث عقد مؤتمر الاتّحاد في أحد الأحياء العمّاليّة(حي بو شنتوف) الذي كان خاضعا لسيطرة قيادة المقاومة المسلّحة بالدار البيضاء[42].

وبعد الاستقلال خاض الاتّحاد سلسلة إضرابات خاصّة سنة 1957 مطالبا بحقوق الطّبقة العاملة المغربيّة ولتحقيق أهدافه، واستطاع انتزاع عدّة مكاسب اجتماعية، وهكذا استطاعت الحركة النّقابيّة أن تصبح أهمّ قوّة اجتماعية في المغرب مستفيدة من تقاليد البروليتاريا الفرنسيّة والأطر النّقابيّة المتدرّبة داخل النّقابات الفرنسيّة[43].

ثالثا : العمل النّقابي في الجزائر :

عمل المستعمر الفرنسي منذ احتلاله الجزائر 1830 على استنزاف خيراتها وثرواتها وتجنيد الجزائريين لخدمة مصالحه، ممّا أدخل البلاد في وضعيّات اقتصادية واجتماعية مزرية، ونتيجة لذلك حاولت مختلف فئات المجتمع الجزائري وطبقاته رغم ضعفها التصدّي له والدّفاع عن حقوقها، ومن بينها الطّبقة العاملة.

1– نشأة الحركة العمّاليّة في الجزائر :

لم تشهد الفترة الممتدّة من 1830 إلى 1919 وجود أيّ تنظيم نقابي جزائري، ولعلّ ذلك يرجع إلى انعدام قاعدة صناعيّة حقيقيّة تعمل على تفعيل حركة عمّالية نقابيّة من جهة، ووجود قوانين تعسّفيّة تمنع الجزائريين من تشكيل أيّ تنظيمات كيفما كان نوعها وأهدافها وفي مقدّمتها قانون الأهالي[44](les codes de l'indigenat)[45].

بدأت بوادر النّقابة في الجزائر من خلال مشاركة الجزائريين في النقابات الفرنسية وسعيهم لتحقيق المساواة مع نظرائهم الفرنسيين والأوربيين سواء في شروط العمل أو الأجور أو مدّة العمل[46]، وحسب بعض الدّراسات فإنّ جذورها تعود إلى أواخر القرن 19م، حيث تمّ إنشاء الغرفة النّقابيّة لعمّال المعادن والغرفة النّقابيّة لعمّال الطّباعة الحجريّة ونقابة تجّار المفروشات سنة 1878 واتّحاد شغّيلة الجزائر سنة 1881 في مدينة الجزائر، وفي قسنطينة قام الطبّاخون وصانعو الحلوى بتنظيم أنفسهم ضمن نقابة سنة 1880، وفي 1881 أنشيء الاتحاد النّقابي لعمّال الطّباعة، ونقابة عمّال المطابع وحائكو السجّاد في وهران ،وفي سنة 1882 نظّم عمّال الطّباعة والتجليد أنفسهم في الاتحاد النقابي لعمال الطباعة والتجليد في عنابة[47].

ورغم ظهور القانون الفرنسي 1884 الذي ينصّ على أنّ النّقابات لا يمكن أن تسيّر إلّا من طرف الفرنسيين الذين يتمتّعون بحقوقهم المدنيّة إلّا أنّ ذلك لم يمنع بعض الجزائريين من الانخراط التّدريجي فيها ،ففي سنة 1894 بلغ عدد النّقابات في الجزائر 51 نقابة في العاصمة و15 في قسنطينة و 07 في وهران، ومع حلول سنة 1914 بلغ

عددهم حوالي 81 نقابة ضمّت 9500 منخرط[48]، إلّا أنّ مشاركتهم بقيت متواضعة لسببين؛ أوّلها قانون الأهالي الذي يمنع الجزائريين من أي تجمع وثانيهما ضعف عدد العمال الجزائريين الذين يشتغلون في الصّناعة لضعف الاستثمار فيها من جهة، وسيطرة الأوربيين على العمل في مختلف المهن من جهة أخرى[49].

وإن كان هناك اختلاف بين الدّراسات في إحصاء عدد النّقابات الأولى في الجزائر إلّا أنّها اتّفقت على أنّ تكوين باكورة النقابات المنظّمة قبل اندلاع الحرب العالميّة الأولى قد بدأت بوادره في إضرابات عمّال النّقل والخدمات بين سنتي 1903 – 1904 [50]، والتي اتبعت بإضراب عمّال السّكك الحديديّة سنة 1910[51].

ومع اندلاع الحرب عرفت الحركة العمّاليّة في الجزائر نوعا من الفتور، ورغم ما امتازت به السّياسة الفرنسيّة تجاه المستعمرات باللين والوعود البرّاقة ،وأنّها ستضمن لهم العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حال انتصار الحلفاء على دول الوسط ،واستغلال فرنسا الأمر بأن سخّرت الجزائريين للمشاركة بجانبها في الحرب مقابل منحهم المزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية إلا أنّ هذه الوعود تلاشت وذهبت أدراج الرّياح بعد الحرب، وعادت السياسة الفرنسية لسابق عهدها ،واضطهدت الناشطين الوطنين،ورغم ذلك ازدادت النقابات الفرنسية في الجزائر ،وبلغت 341 نقابة سنة 1924 203 في العاصمة و82 في وهران و59 في قسنطينة[52].

بالمقابل وبسبب الخسائر البشريّة التي تكبّدتها فرنسا أثناء الحرب والنقص الكبير في اليد العاملة أدّى ذلك إلى ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين من 5000 مهاجر سنة 1912 إلى حوالي 32000 سنة 1923 ،ليبدأ العمل النقابي في أوساطهم فعليا سنة 1924 بعد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد بين 20 و24 جانفي والذي قدم فيه تقرير حول المسألة الاستعمارية، وتمّ التّركيز من خلاله على خطر هجرة العمال

الجزائريين إلى فرنسا على البروليتاريا الفرنسيّة، ومن ثمّ عمل الشّيوعيّون على تنظيم الأهالي المقيمين بفرنسا من أجل منع الرّأسماليين من استغلالهم لصالحهم[53].

2 –النّشاط النّقابي بين الحربين (1919 – 1939) :

تمثّلت الحركة النّقابيّة في الجزائر عقب الحرب العالمية الأولى في تيّارين اثنين الكونفدراليّة العامّة للعمال (الاشتراكيين الإصلاحيين)والذين دعوا إلى الإدماج التّام للجزائر داخل فرنسا والكونفدرالية العامة للعمل الاتحادية (الشيوعيين الثوريين) ومنهم من ندّد صراحة بالاستعمار ومنهم من حاول إيجاد مبررات للظّاهرة الاستعمارية .

هذه الأخيرة هي التي عرفت التفافا كبيرا من قبل الجزائريين مقارنة مع نظيراتها على اعتبار الدّور الكبير الذي لعبته في تنظيمهم في المهجر وفي الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى، إذ لم تكتف بالمطالب الاجتماعية لهم فحسب بل تعدّتها على المطالبة باستقلال الجزائر مطبّقة بذلك المبدأ اللينيني في الدّعم اللامشروط للحركات التحرّريّة في العالم[54].

وانطلاقا من ذلك ساهمت الكونفدرالية في مساندة العمّال، من ذلك تنظيمها لمجموعة من المظاهرات العمّاليّة في المراكز الحضريّة (1934 – 1935) مثل مظاهرات شهر جوان 1935 في الجزائر العاصمة التي جمعت حوالي 15 ألف شخص، كما حاولت تنظيم نشاطات تضامنيّة بين عمّال المدن وعمّال الأرياف ،مثل تضامن عمال وهران وسيدي بلعباس وبجاية مع إضراب عمال السكك الحديدية، في حين تميّزت الفترة من 1930 –1940 بالإضرابات التي تبنّت 77% منها مسألة الأجور[55]، لكن منذ 1936 حدث التّغيير على مستوى الحركة النقابيّة في الجزائر لسببين :

1–وصول الجبهة الشّعبيّة للحكم في فرنسا ،وبزوغ فجر جديد معها ،وهو ما أدى إلى إحداث تغيير ولو نسبي في أوضاع الجزائر السياسيّة[56].

2–إعادة توحيد المركزيّين؛ الكونفدراليّة العامّة للشغل والكونفدرالية العامة للعمل الاتحادية ممّا أدّى إلى التخلّي عن مطلب الاستقلال الوطني، والتّركيز على المطالب

المشتركة بين كلّ العمّال ،ممّا أدّى إلى تخلّي الكونفدراليّة عن فكرة تأسيس نقابة جزائريّة مستقلّة بسبب تحالف الشّيوعيين مع اشتراكيي الجبهة الشّعبيّة على حساب مطلب استقلال الجزائر لأنّ قادة الكونفدراليّة كانوا مقتنعين أنّ النّضال ضدّ الفاشيّة التي هي تعبير عن أسوأ أنواع الإمبرياليّة أولى من النّضال ضدّ النّظام الاستعماري[57].

ورغم ذلك فقد استطاع الجزائريون تحقيق عدة مكاسب في هذه الفترة ،أهمّها :

1. تطبيق التّدابير الاجتماعية المطبّقة في فرنسا على العمال في الجزائر مثل تحديد ساعات العمل ب40 ساعة في الأسبوع خاصّة بعد إلغاء قانون الأهالي[58].

2. تنظيم عمّال قطاع الفلاحة عن طريق تشكيل الفيدرالية المستقلة للعمال الفلاحيين سنة 1936 .

3. تصعيد عمّال قطاع الصناعة والمناجم لنضالهم المطلبي بين 1936 و1937 خاصة في كل من وهران وسيدي بلعباس .

غير أنّ انهيار الجبهة الشعبية في 1938 أدّى إلى اضطهاد الحركة النقابية في الجزائر وإلى فقدان أغلب المكاسب التي تحققت في عهدها ،خاصّة أثناء الحرب العالمية الثانية على عهد حكومة فيشي الموالية للألمان[59].

3– الحركة النّقابيّة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية :

أدّى تأثير الحرب العالمية الثّانية (1939 –1945) على الجزائريين من خلال المشاركة في جبهات القتال ثمّ الإنزال الآنجلوأمريكي فيها سنة 1942 إلى ازدياد نمو الوعي للدفاع عن الحقوق السياسية منها والاجتماعيّة ،وأمام ازدياد عدد الجزائريين المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل منذ 1945 تولّدت الحاجة أكثر لتأطير نقابي جزائري ،وقد عرف مسار جزأرة الإطارات اختلافا من قطاع إلى آخر، وعرف تقدّما كبيرا منذ 1949 خاصّة في اتّحاد المناجم والموانيء وعمّال القطاع الفلاحي[60].

وبعد نهاية الحرب عادت الحركة إلى مزاولة نشاطها، من جديد خاصّة مع تدهور الأوضاع العامّة للمجتمع الجزائري، وتدهور القدرة الشّرائيّة، وتراجع الإنتاج الزراعي، وتزايد البطالة، وانتشار الأوبئة والأمراض وفرض الضّرائب[61]، فبدأت بعدّة إضرابات ومظاهرات في المدن الجزائريّة مثل وهران وعنّابة إلّا أنّ السّلطات الفرنسيّة واجهتها بالقمع، والاعتقالات خاصّة ما ارتكبته في مجازر 08 ماي 1945، التي أدرك بعدها الشّعب الجزائري، وحركته العمّاليّة ضرورة تطوير المواجهة، ووضع أسس جديدة للكفاح تبلورت فيما بعد بالكفاح المسلّح .

وقد راودت حزب الشّعب فكرة إنشاء نقابة وطنيّة منذ الثّلاثينات، ورغم أنّ الأمر لم يكن سهلا إلّا أنّه اعتمد على الحرفيين، والتجّار لإنشاء أولى النّقابات الأولى، فأنشئت النقابات الأولى للتجّار المسلمين بين 1943 و1945والفدراليّات الأولى منذ 1947 مثل فيدراليّة أصحاب المخابز والمطاعم وفيدراليّة البقّالين، وقد تولى النّشاط النّقابي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية مجموعة من المناضلين المختصين في الشّؤون الاجتماعية، من بينهم عيسات إيدير، وبوعلام بورويبة، ورابح جرمان الذين انخرطوا في الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T)، سعيا منهم لخدمة مصالح العمال الجزائريين، ليتدعّم نشاطهم بإنشاء اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية، وإنشاء خلايا المؤسسات، وتنظيم العاطلين عن العمل، والإعداد لفكرة تأسيس مركزيّة نقابيّة وطنيّة، غير أنّ ذلك اصطدم بواقع أزمة الحركة سنة 1953، ورغم ذلك نظّم النّقابيون عدة إضرابات كإضرابات نوفمبر – ديسمبر 1947 بالعاصمة واحتجاجات عمال أرصفة الموانيء بين 1948 – 1949 وإضرابات عمّال المناجم في خريف 1948 وعمال القطاع الفلاحي في البرواقيّة والمتيجة ووهران وعين تيموشنت في جوان وجويلية 1948 الذين تمكّنوا من تحقيق بعض المكاسب من بينها رفع الأجور بنسبة 20% واستحداث المندوبين للمزارع في بعض الحالات[62].

وتعتبر سنة 1954 بداية مرحلة جديدة للعمل النّقابي شهدت انتهاء العلاقة بين الحركة العمّالية الجزائريّة والحركة العمّاليّة الفرنسيّة، إذ حدّد النّقابيّون الجزائريّون موقفهم بصورة نهائيّة من الاستعمار الفرنسي للجزائر، ومن المؤسّسات الرّسميّة والمهنيّة التي تعكس وجه النّظام الاستعماري ،فأعلنوا تأييدهم لجبهة التّحرير الوطني واستعدادهم لحمل السّلاح دفاعا عن الشّعب الجزائري والتّراب الوطني[63].

4/– الإتّحاد العام للعمّال الجزائريين و دوره في القضيّة الوطنيّة :

تأسّس الإتّحاد العام للعمّال الجزائريين في 24 فيفري 1956 بإشراف جبهة التّحرير الوطني إثر عقد الجمعيّة التّأسيسية الأولى له، والذي حضرته 12 نقابة في الجزائر، أطّره مجموعة من المناضلين الذين كان أغلبهم في نجم شمال إفريقيا، ومن ثم حزب الشعب، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وفي الكونفدرالية العامة للعمل الاتحادية، وفي الحزب الشيوعي الجزائري، وقد تشكّلت أمانته العامة من عيسات إيدير أمينا عاما، وعطاالله بن عيسى أمين عام مساعد، وبوعلام بورويبة أمين وطني، وجرمان رابح أمين وطني، وعلي يحي عبد المجيد أمين وطني مكلف بالخزينة[64].

لعب الإتّحاد العام للعمّال الجزائريين وقيادته دورا كبيرا في تنظيم الطبقة العاملة لخدمة الثورة والقضية الوطنيّة، وذلك من خلال تنظيم عدّة إضرابات ناجحة، وجمع التبرّعات، ونشر الوعي الوطني المساند للثّورة، إضافة إلى التصدّي للدّعاية المغرضة التي حاول من خلالها المستعمر الفرنسي تشويه صورة وحقيقة الثورة الجزائريّة، هذه المواقف من الإتّحاد كانت سببا مباشرا في اغتيال عيسات إيدير ومحاولة ضرب قوّته، غير أنّ ذلك لم يثن من عزيمة مناضليه بل واصل مسيرته ونشاطه[65] الذي تميّز بمرحلتين :

المرحلة الأولى : مرحلة العمل في الداخل (من فيفري 1956 إلى فيفري 1957) : وهي الفترة التي عمل فيها الإتحاد على غرار التنظيمات النقابية الأخرى في

الإطار القانوني الفرنسي ،لكن بعد تنظيمة لمسيرات احتفالية في الشوارع بمناسبة اليوم العالمي للعمال في 01 ماي 1956 تعرّض مناضلوه للتّوقيف ليبدأ النّال السرّي للإتّحاد خارج إطار الشرعيّة الفرنسيّة إلى غاية 1957 أين انتقلت الأمانة الوطنيّة له إلى تونس[66].

ويمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة التّعبئة الجماهيريّة والإضرابات، حيث نظّم الإتّحاد موجة إضرابات كانت ذات طابع سياسي هدفت إلى تدعيم العمل العسكري لجيش التحرير الوطني، وكذا النشاط الدبلوماسي في الخارج، وكان أبرزها إضراب 08 أيام بين 28 جانفي و04 فيفري 1957 تأكيدا على دعمه القوي لجبهة التحرير الوطني.

المرحلة الثّانية : مرحلة العمل في الخارج (من فيفري 1957 إلى 19 مارس 1962) : لم تكن أهداف الإتّحاد محصورة داخل الجزائر فحسب، وإنّما سعى إلى تدويل القضيّة الجزائريّة، وكسب التّأييد العالمي لها، فاستطاع بذلك الانضمام إلى الجامعة العالميّة للنّقابات الحرّة (السيسل) التي وجد فيها منبرا لتبليغ صوته للرّأي العام العالمي، كما قام بإنشاء فروع له في كل من تونس والمغرب وفرنسا، وبذلك تمكّن من ربط علاقات مع النّقابات العالميّة وحضور المؤتمرات الدّوليّة ، حيث اكتسب شرعيّة دوليّة ابتداء من سنة 1959، وطافت وفوده عدّة عواصم عالميّة في أوربا الشّرقيّة، والغربيّة، والشّرق الأوسط وآسيا، وكان من نتائجها الحصول على مساعدات اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، وعلى منح دراسيّة لتكوين العديد من العمال في شتى الميادين، كما حضر عدّة مؤتمرات نقابيّة ودوليّة[67] عرّف من خلالها بالمسألة الوطنيّة، وندّد فيها بالممارسات القمعيّة للاستعمار الفرنسي .

وبعد توقيع الاتفاق على وقف إطلاق النّار عاد الإتّحاد العام للعمّال الجزائريين إلى الجزائر، وبدأ عمليّة التّحضير لاستئناف العمل من جديد، وهكذا استطاع الإتّحاد أن

يؤدّي دوره الاجتماعي والسّياسي كاملا، وأن يكون دعامة صلبة لجبهة التّحرير الوطني داخل الجزائر وخارجها .

رابعا: ردود فعل الإدارة الاستعمارية ضدّ نشاط الحركات النّقابيّة المغاربيّة :

مع تنامي مطالب الحركات العمّاليّة المغاربيّة وتزايد وتيرة نشاطها ،أدرك المستعمر خطورة ذلك ، فعمل جاهدا على كبح جماحها وتصدّى لها بشتّى الأساليب والوسائل ، ومن أبرزها :

***الاعتقالات والاغتيالات:** والتي طالت مناضلي وقيادي الحركات العمّاليّة والنّقابيّة، ففي تونس وعقب أحداث 1938 نفت وشرّدت سلطات الاحتلال الفرنسي أغلب أعضاء الجامعة النّقابية الثانية، من بينهم أحد قادتها حسن النّوري الذي مات من عذاب السّجون في الجزائر[68]، والأمر ذاته في الجزائر إذ قامت فرنسا عقب إضرابات 1947 و1948 باستهداف الرّؤوس النّقابيّة بالدّرجة الأولى عن طريق التّقارير، والمتابعات القضائيّة بتهمة التّحريض، كما استعانت بجهاز العدالة لتدعيم اضطهادها، وذلك عن طريق مناقشة مشروع قانون وضعه رئيس مجلس"حريّة العمل" شومان Schuman الذي كان يهدف إلى خنق النّضال النّقابي، وفي 30 جوان 1956 قامت منظّمة اليد الحمراء الفرنسيّة بتفجير قنبلة بلاستيكيّة في مقرّ الإتّحاد العام للعمّال الجزائريين، ممّا تسبّب في حدوث عاهات خطيرة لمناضليه، فضلا عن إلقاء الشّرطة القبض على حوالي 15 منهم[69].

ولم يختلف الأمر في المغرب الأقصى، فنتيجة لقوّة موجة الإضرابات المتتالية، قامت الإقامة العامّة الاستعماريّة بحلّ نقابات المناجم بخريبكة وجرادة وفيدراليّة المناجم في ماي – جوان 1948، واعتقلت المئات من المنجميّين، وحكمت عليهم بالأشغال الشّاقة، وأبعدت آلاف العمّال عن عائلاتهم، وعوّضت عمّال المناجم المغربيّين بعمّال آخرين بصورة كليّة[70].

كما لم تدّخر سلطات الاحتلال أيّ جهد لضرب قوّة النّقابات وإنهاكها، وكان سبيلها في ذلك اغتيال عناصرها الفاعلة والمؤثّرة، فاغتالت فرحات حشّاد في تونس وعيسات إيدير في الجزائر، غير أنّ ذلك لم يزد الحركات النّقابيّة إلّا إصرارا على مواصلة كفاحها، لأنّ قوّتها لم ترتبط بالأشخاص بقدر ما كانت مستمدّة من مبادئها وأهدافها .

***الاضطهاد والمجازر** : كانت الإجراءات القمعيّة هي السّبيل الأنجع بالنسبة السّلطات الاستعماريّة ،أمام تصلّب الحركات النّقابيّة المغاربيّة وتعبئتها الشّاملة للمضربين والمتظاهرين من العمّال، من ذلك ما ارتكبته من عنف في تونس إثر أحداث 09 أفريل 1938 تمكّنت خلالها من القضاء على نشاط جامعة عموم العملة الثّانية، وتضييق الخناق على النّقابيّين في المغرب خاصّة مع مجيء الجنرال جوان Jwan الذي انتهج سياسة فرّق تسد سعيا منه لتفكيك الحركة وتقزيم نشاطها، وفي الجزائر كانت مجازر 08 ماي 1945 أكبر شاهد على دمويّة، وجرم الاستعمار الفرنسي ضدّ الشّعب الجزائري من جهة والإنسانيّة عامّة من جهة أخرى، فبدل أن يستجيب لمطالب الجزائريين وحركته العمّاليّة واجهتهم بالرّصاص والبطش فراح ضحيّتها حوالي 45 ألف شهيد[71]، ورغم أنّ هذه المجازر كانت نقمة على الجزائريّين والحركة الوطنيّة إلّا أنّها كانت نعمة في الوقت ذاته، إذ تيقّن الجزائريّون أنّ ما أخذ بالقوّة لا يستردّ إلّا بها فرسمت بذلك طريق الحريّة وعبّدته بميلاد المنظّمة الخاصّة 1947 التي مثّلت الخليّة الأولى للتّحضير لثورة نوفمبر 1954 .

***التّعتيم الإعلامي** : كان الإعلام بمختلف وسائله سلاحا فتّاكا استغلّته مختلف تيّارات الحركات الوطنيّة المغاربيّة وكذا الحركات العمّاليّة للتّعريف بأفكارها ومطالبها، وتوعيّة الشّعوب المغاربيّة وتعبئتها للدّفاع عن مقوّماتها الأساسيّة وقضيّتها الوطنيّة، وممانعة الاستعمار، لذلك قام هذا الأخير بمصادرة مختلف الجرائد والصّحف كجريدة العمل النّقابيّة في الجزائر، لمنع انتشار الأخبار العمّاليّة، وبالمقابل ترك المجال أمام التّعتيم الإعلامي الذي كانت تمارسه الصّحافة الكولونياليّة، وإذاعة الجزائر، كما صعّدت من

إجراءاتها حيث وجّه وزير الدّاخليّة الفرنسيّ في 23 أكتوبر 1948 أوامره لولّاة وهران ،والجزائر وقسنطينة بنزع اللاّفتات التي تسيء للحكومة الفرنسيّة ومنع عرض الأفلام التي يمكن أن تؤثّر على أذهان الجزائريين[72]، وأمام النّشاط الذي كان يقوم به الإتّحاد العام للعمّال الجزائريين خاصّة على المستوى الخارجي كانت فرنسا ترفض السّماح لقادته الخروج من الجزائر حتّى لا يسمع صوته للعالم ويفضح الممارسات اللاإنسانيّة للآلة الاستعماريّة الفرنسيّة[73].

الخاتمة:

وخلاصة القول ممّا سبق أنّ شعوب المغرب العربي(تونس – المغرب – الجزائر)عانت من ضيم ،وقهر المستعمر الفرنسي الذي تفنّن في سنّ سياساته القمعيّة والعنصريّة لإحكام قبضته عليها وعلى خيراتها، ورغم ضعفها إلّا أنّها لم تستسلم وانتفضت بشتّى الطّرق في وجهه عسكريا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، ومثّلت الحركة العمّالية والنّقابية إحدى صور النّضال السّلمي التي مافتئت أن شاركت في العمل الثّوري، ودعّمته حتّى توّج بالتخلّص من قيود الاستعمار وتحقيق هدف الاستقلال بداية بتونس والمغرب سنة 1956 ثمّ الجزائر سنة 1962 .

كما أنّ النشاط النقابي فيها ظهر مبكّرا، حيث نشطت النّقابات العمّاليّة منضوية تحت لواء النّقابات الفرنسيّة التي لم تنصف العمّال المغاربة، ولم تحقّق لهم آمالاهم ولا أدنى حقوقهم، بل عانوا في ظلّها من الاستغلال والتّفرقة والميز العنصريّين، الأمر الذي حذا بهم إلى الاستقلال والانفصال عنها مجسّدة في الاتّحادات المغاربيّة الثّلاثة .

وقد اعتمدت الحركات النّقابيّة المغاربيّة في مسيرتها النّضاليّة على وسائل سلميّة أهمّها الإضرابات والمظاهرات، غير أنّ النّزعة الانتقاميّة، واليد الدّمويّة للمستعمر حوّلتها في كثير من الأحيان إلى مجازر راح ضحيّتها الآلاف من الشّهداء والمعتقلين والمنفيّين .

ورغم أنّ بدايات العمل النّقابي في (تونس – المغرب – الجزائر) كانت محدودة اقتصرت على المطالب الاجتماعيّة والاقتصاديّة للعمّال الذين لم يكن لهم حول ولا قوّة أمام تسلّط المستوطنين وقوّة الإدارة الاستعماريّة من جهة، وتأثّرهم بالتحوّلات التي كانت تمسّ السّاحة الوطنيّة والعالميّة من جهة أخرى، إلّا أنّ ذلك جعل النّقابيين المغاربة يؤمنون بأنّه لا يمكن الفصل بين المشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة فتطوّرت طبيعة حركاتهم وأصبحت أهدافهم وطنيّة شاملة من خلال ربط علاقاتها بأحزاب الحركات الوطنيّة فأيّد الاتّحاد العام التّونسي للشّغل الحزب الدّستوري الجديد ،وأظهر الاتّحاد المغربي للشّغل دعمه لحزب الاستقلال والمقاومة المسلّحة ،وفي الجزائر مثّل الاتّحاد العام للعمّال الجزائريّين سندا قويّا لجبهة التّحرير الوطني ،وتحدّوا وواجهوا كلّ الصّعوبات والمعوّقات التي لم تثن من عزيمتهم ، فضحّوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل تحقيق مبادئهم ضدّ الاستغلال الاستعماري ، وتمكّنوا من ذلك عبر مرحليّة أملتها الظّروف وفرضها الواقع .

الهوامش :

[1] : عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السّياسة، ج6 ، المؤسسة العربية للدراسات والنّشر، بيروت، ص 604

[2] محمود آيت مدور : الحركة النقابية المغاربية بين 1945 – 1962 (الجزائر وتونس نموذجا) ، دار هومة ، الجزائر، ص 16

[3] :نفسه، ص 15 – 16

[4]: عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق، ص 604

[5] : يمكن التّفريق بين الحركة العمّالية والحركة النّقابية ؛فالحركة العمالية هي حركة العمّال المنظمّة إلى الاتحادات العمالية والنقابات بمعناها الواسع والوظيفي ، والتركيب المؤسسي في المجتمع القائم على التعاون المشترك في سبيل مصلحة أعضاء هذه الحركة ، وتنصيب فعاليات حركة العمل في 03 جبهات السياسية والصناعية والتعاونية ، أمّا الحركة النقابية فيقتصر على الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها النقابات في الجهة الصناعية وفي قضايا إقتصادية لحماية مصالح أعضائها في علاقات العمل . **ينظر** : سعد توفيق البزاز: " تطوّر الحركة العمّالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962 " ، **مجلة التربية و العلم** ، المجلد 19 ، ع 5 ،العراق ،2012 ،ص 155

[6] : عبد السلام حميدة : تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية والاستقلال ، ج3 ، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية ، تونس 2005 ، ص 172

[7] : محمّد علي الحامي : ولد في 1896 بحامة القابس ،من أب مزارع ، نزح إلى العاصمة تونس واشتغل كحمّال في السّوق المركزية ثم سائق لقنصل النمسا ،بعدها هاجر إلى تركيا وعمل لدى أنور باشا القائد العسكري التركي كسائق ثم ككاتب خاص له ،انتقل إلى ألمانيا بعد 1921 أين درس الاقتصاد في جامعة برلين ،ليعود إلى تونس سنة 1924 . **ينظر** : محمود آيت مدور : المرجع السابق ، ص 27

[8] : الطّاهر عبد الله : الحركة الوطنيّة التونسيّة 1830 – 1956 ، ط2 ، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ص 186

[9] : شارل أندري جوليان : إفريقيا الشمالية تسير ، تر. المنجي سليم وآخرون ،الدار التونسية للنشر، تونس، 1976 ص 97

[10] : الطّاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 186

[11] : شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص 97 – 98

[12] : عبد السلام بن حميدة : المرجع السابق، ص 128

[13] : نفسه، ص 129

[14] : محمود آيت مدور : المرجع السابق، ص 29

[15] : عبد السّلام بن حميدة : المرجع السّابق، ص 131

[16] : أسّسه نخبة من المثقّفين على رأسهم الحبيب بورقيبة والدّكتور الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة بعد انشقاقهم عن الحزب الحر الدستوري التونسي (الحزب القديم) عقب مؤتمر قصر هلال 02 مارس 1934 .**ينظر**: محمد الهادي الشريف : تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال تر. محمد الشاوش ومحمد عجينة ، ط3 ، دار سراس للنشر ،تونس ، 1993، ص 122

[17] : محمود آيت مدور : المرجع السابق ، ص 31

[18] : نفسه، ص 31

[19] : محمود آيت مدور : المرجع السّابق، ص ص 34 ، 37

[20] : الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 195 – 196

[21] : شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص 204

[22] : سعد توفيق عزيز البزاز :" الإتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 1970 – 1987" ،**مجلة التّربية والعلم** ،المجلد 19 ،ع 4 العراق ، 2012 ، ص 83

[23] : محمود آيت مدور : المرجع السابق ، ص 214 – 215

[24] : الحبيب ثامر : هذه تونس ، مطبعة الرسالة، ص 109

[25] : عبد السلام بن حميدة : المرجع السابق ، ص 138 – 139

[26] : سعد توفيق عزيز البزاز : " الإتحاد العام التونسي "، المرجع السابق ، ص 83

[27] : حمّادي حميد : " التطوّرات السّياسيّة للطّبقة العاملة المغربيّة " ،**مجلّة أنفاس** ، ع1 ،مطبعة التومي، الرباط، ص 6

[28] : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (النقابة الوطنية للتّعليم) : الحركة النقابية بالمغرب ، المغرب ، ديسمبر 1995 ، ص 3-2

[29] : الجبهة الشعبية : هي عبارة عن تحالف لمختلف التيارات والأحزاب اليساريّة التي حكمت فرنسا من جوان 1936 إلى أفريل 1938 وضمت الشيوعيين والاشتراكيين والراديكاليين والاشتراكيين المستقلين عن الإتحاد الاشتراكي الجمهوري ونقابيي الكونفدرالية العامة للعمل والكونفدرالية العامة للعمل الاتحادية وأعضاء من جمعية القدماء المحاربين ومن لجنة اليقظة والمفكرين المناهضين للفاشية ، نجحت في الانتخابات التي جرت في 26 أفريل و03 ماي 1936 . ينظر : محمود آيت مدور : المرجع السابق، ص 24

[30] : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : المرجع السابق، ص 3،5

[31] : نفسه، ص 6

[32] : عبد الحميد المرينسي : الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علّال الفاسي إلى أيام الاستقلال، مطبعة الرسالة ،الرباط 1978، ص 59

[33] : علّال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ط1 ،مطبعة الرسالة ،القاهرة ، 1948، ص 135-236

[34] : الحزب الوطني : تأسّس بعد حلّ كتلة العمل الوطني سنة 1937 ، تزعّمه علّال الفاسي ،حمل اسم " الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربيّة " ،ويعد برنامجه امتدادا لبرنامج عمل الكتلة وخططها وغاياتها .**ينظر** : عبد الحميد المرينسي : المرجع السابق، ص 64 – 65

[35] : علّال الفاسي : المصدر السّابق، ص 236

[36] : الكونفدرالية الّديمقراطية للشغل : المرجع السابق، ص 7

[37] : نفسه، ص9

[38] : ألبير عيّاش : المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الاستعمارية ، تر.عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي ، ط1 ، دار الخطابي للطباعة والنشر،1985 ،ص 401

[39] : ألبير عيّاش : المرجع السّابق، ص 402

[40] : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : المرجع السابق، ص11 – 12

[41] : حمادي حميد : المرجع السابق ،ص 5

[42] : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : المرجع السابق، ص 13

[43] : نفسه، ص 14

[44] : قانون الأهالي : هو مجموعة من النّصوص القانونيّة الاستثنائية والإجراءات العنصريّة القمعيّة الشّديدة ،بدأ فرضها بعد ثورة 1871 بهدف إحكام القبضة على الجزائريّين وتدعّمت هذه الإجراءات من خلال قانون 28 جوان 1881 الذي

أصدره البرلمان الفرنسيّ عقب اندلا ع ثورة بو عمامة وقد تدعّم قانون الأهالي مرارا وظلّ يتجدّد حتّى سنة 1944 ،تضمّن 27 مخالفة تطبّق على الجزائريّين فقط ،زيدت بعد أشهر إلى 33 مخالفة ثمّ خفّضت إلى 21 مخالفة سنة 1881 لترسو عند 23 مخالفة سنة 1904. **ينظر** : بشير بلّاح : تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989 ،ج1 ، دار المعرفة الجزائر ،ص 233

[45] : (45) : عبد القادر كركار : " **إرهاصات تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين عبر تاريخ النّضال الوطني** " ، ندوة وطنيّة حول الحركة النقابية خلال الفترة الاستعمارية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، 11 مارس 2015 .

[46] : إيمان النمس : دور النقابات العماليّة في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر ،دار ناشري للنشر ، 2014 ، ص 52

[47] : شطيبي حنان : " الحركة النّقابيّة العمّاليّة في الجامعة الجزائريّة دافع أم معرقل للأداء البيداغوجي دراسة حالة جامعة منتوري – قسنطينة " ، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشريّة ، إشراف .د.عبد الكريم بن اعراب ،جامعة منتوري بقسنطينة 2009– 2010 ، ص 60– 61

[48] : محمود آيت مدور : المرجع السابق، ص 17

[49] : عبد القادر كركار : المرجع السابق

[50] : سعد توفيق البزاز: " تطوّر الحركة العمّالية " ،المرجع السابق، ص 157

[51] : محمود آيت مدور : المرجع السابق ،ص 18

[52] : سعد توفيق البزاز : " تطور الحركة العمالية "، المرجع السابق، ص 158

[53] : محمود آيت مدور : المرجع السابق ،ص 19

[54] : نفسه، ص 22

[55] : نفسه، ص 23

[56] : شارل أندري جوليان : المرجع السّابق ،ص 148

[57] : عبد القادر كركار : المرجع السابق

[58] : سعد توفيق البزاز : " تطور الحركة العماليّة " ، المرجع السابق ،ص 159

[59] : محمود آيت مدور : المرجع السابق ،ص 25

[60] : عبد القادر كركار : المرجع السابق

[61] : محمود آيت مدور : المرجع السابق، ص ص 35 ،48

[62] : نفسه: ، ص ص 81 ، 95

[63] : سعد توفيق البزاز : " تطور الحركة العماليّة "، المرجع السابق ،ص 161

[64] : محمود آيت مدور : المرجع السابق، ص 146 – 147

[65] : عمّار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ،ج1، ط1 ، دار البعث ،الجزائر، 1991 ، ص 348 – 349

[66] : نفسه : ص 348

[67] : نفسه : ص 160 ،162

[68] : عمار قليل : المصدر السابق، ص 349

[69] : الطّاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 195

[70] : محمود آيت مدوّر : المرجع السابق، ص ص 96 ، 157

[71] : ألبير عيّاش : المرجع السابق ،ص 402

[72] : عميراوي حميدة : أوراق تاريخيّة ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2006 ،ص 93

[73] : محمود آيت مدوّر : المرجع السابق، ص 96 – 97